4

استمرار الزخم

حفلت العقود القليلة الماضية بالكثير من الأنباء الإيجابية عن البلدان النامية، ولاسيما عن تقدم سريع أحرزته هذه البلدان في التنمية البشرية. فماذا عن المستقبل؟ هل تستطيع البلدان النامية المضي في التقدّم بالزخم نفسه؟ هل تستطيع بلدان أخرى في الجنوب الاستفادة من مكاسب هذا التقدّم؟ الجواب نعم، شرط العمل بالسياسات الصحيحة، التي تضمن تحقيق الإنصاف، وإعلاء صوت الجميع والمشاركة، ومواجهة الضغوط البيئية، ومعالجة التغيرات الديمغرافية. وعلى صانعي السياسات أن يسعوا إلى العمل بسياسات طموحة وألا يغيب عن بالهم أن أي تقاعص في التحرك ستترتب عليه كلفة مرتفعة.

من الضروري أن يعتمد صانعو السياسات في البلدان النامية خلال الأعوام القليلة المقبلة خطة عمل طموحة ترتقي إلى مستوى الظروف العالمية الصعبة، ولاسيما التباطؤ الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب من بلدان الشمال. وأن يركزوا، فيما يعتمدونه من سياسات، على معالجة الأولويات الملحة الخاصة ببلدانهم.

أولويات السياسات في البلدان النامية

يجب أن تركز البلدان النامية في سياستها العامة للأعوام القليلة المقبلة على أربع أولويات رئيسية إذا أرادت الاستمرار في تحقيق المكاسب المحرزة في العقود الأخيرة، وإذا أريد لهذه المكاسب أن تعمّ بلداناً لا تزال متأخرة:

- تحقيق *المساواة*. للمساواة والعدالة الاجتماعية قيمة معنوية لا حاجة لتبريرها، لكنّهما أيضاً ضرورة لتوسيع الإمكانات[1]. فمن الصعب ضمان استمرار التقدم في التنمية البشرية في ظل استمرار انعدام المساواة[2]. والفوارق في إمكانات معينة يجري قياسها واستخدامها كمؤشر، في الصحة والتعليم والدخل، تعوق التقدم في التنمية البشرية، حتى ولو كانت آثارها غير واضحة على هذا الصعيد. وفي صلب هذه العلاقات السلبية، تبرز الفوارق بين الجنسين. ولصحة المرأة ومستواها التعليمي دور هام في معالجة التحديات الديمغرافية وغيرها من التحديات الماثلة أمام التنمية البشرية. والجدير بالذكر أن أهمية معالجة الفوارق في الصحة والتعليم والدخل لم تُجمع عليها البلدان بعد، مع أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق حققت نجاحاً كبيراً في الحد من فوارق الدخل[3].
- *إعلاء الصوت والمشاركة*. في ظل ارتفاع مستويات التعليم وتيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفعت أصوات الشعوب مطالبة بالمشاركة في المداولات السياسية، وداعية صانعي القرار إلى الخضوع لمزيد من المساءلة، وإفساح المجال للمناقشات العامة المفتوحة للجميع. ففي زمن ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الاقتصاد، قد يؤدي تقييد فرص المشاركة السياسية إلى تأجيج الاضطرابات الأهلية. وفي إفساح المجال للمشاركة السياسية، ومساءلة الحكومات عن تلبية الحاجات البشرية الأساسية، ضمانة للحريات البشرية ولاستدامة التنمية البشرية. والجدير بالذكر أن المشاركة السياسية الفاعلة من الفئات المحرومة نسبياً هي مصدر دعم أساسي لتحقيق تغيير في السياسات الحاضنة للتنمية البشرية.
- *مواجهة الضغوط البيئية*. تشهد معظم البلدان، على اختلاف مستوياتها الإنمائية، ضغطاً متزايداً على البيئة بسبب تغيّر المناخ وإجهاد الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية. وأي تقدم في التنمية البشرية في المستقبل سيكون في مهب الريح ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الضغوط. وانطلاقاً من سيناريوهات وُضعت لتقرير التنمية البشرية لعام 2011، يدعو هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات حازمة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل معالجة هذه التحديات.
- *معالجة التغيرات الديمغرافية*. يشهد عدد من البلدان النامية، ولاسيما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وفود مجموعات كبيرة من الشباب إلى القوى العاملة، بينما يتراجع عدد الأفراد الذين هم في سن العمل وتزداد أعداد المسنين في بلدان أخرى، لاسيما في شرق آسيا. لذلك من الضروري اتخاذ الإجراءات

تعليم الأم يفوق في الأهمية دخل الأسرة أو ثروتها في بقاء الطفل على قيد الحياة

ووضع السياسات لخلق الأعداد الكافية من فرص العمل المنتج، ولتلبية الطلب المتزايد على خدمات الحماية الاجتماعية.

وتواجه التنمية البشرية تحديات أخرى، مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية، لاسيما الغذاء والنفط. وفي ظل تسارع العولمة، ستؤدي هذه الشواغل وأخرى كثيرة إلى خلق بيئة معقدة محفوفة بمخاطر جسيمة، منها تعثر التقدم، وانعدام الأمن، وانعدام المساواة. وأيّ توقع هو مهمة صعبة في بيئة على هذا القدر من التعقيد لأن ما يوضع من النماذج قد يغفل متغيرات أساسية، مثل التقدّم التكنولوجي، تحدث تحوّلات جذرية في الإمكانات الإنتاجية والفردية. إلا أن وضع السيناريوهات يساعد في توضيح خيارات السياسة العامة وانعكاساتها.

مزيد من المساواة

المساواة هي بحد ذاتها هدف هام، سواء أكانت بين الرجل والمرأة أم بين مختلف المجموعات (الدينية أو العرقية مثلا)، ولكنها أيضاً من مستلزمات التنمية البشرية. ومن أكثر الأدوات فعالية في تحقيق هذه المساواة والتنمية البشرية، التعليم الذي يزوّد الأفراد بالثقة في النفس، ويتيح لهم فرص عمل أفضل، ويمكّنهم من المشاركة في المناقشات العامة ومطالبة الحكومات بالرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وسائر الحقوق.

وللتعليم أيضاً فوائد جمة تأتي على الصحة ومعدّل الوفيات (الإطار 4.1). وتفيد الوقائع من مختلف أنحاء العالم بأن تعليم الأهل، لاسيما الأم، يعزّز حظوظ الطفل في البقاء على قيد

الإطار 4.1

الأسباب التي ترجح اختلاف التوقعات السكانية في جمهورية كوريا والهند

شهدت جمهورية كوريا ارتفاعاً كبيراً في مستويات التحصيل العلمي. ففي الخمسينات، كان عدد كبير من الأطفال في سن الدراسة محرومين من أي تعليم نظامي. أما اليوم فالشابة في جمهورية كوريا هي من أكثر النساء تعلماً في العالم؛ وقد أتمّ نصف النساء الدراسة الجامعية. ونتيجة لذلك، سيكون لدى جيل المستقبل من المسنين في جمهورية كوريا مستوى من التحصيل العلمي يفوق المستوى الذي حصل عليه المسنون في الجيل الحاضر (انظر الشكل)، ويرجح أن ينعم المسنون في المستقبل أيضاً بصحة أفضل نظراً للترابط بين الصحة والتحسن في مستوى التعليم.

وافتراضاً أن معدلات الالتحاق بالمدارس (المرتفعة حالياً) ستبقى ثابتة، ستتراجع نسبة الأشخاص الذين هم دون سن 14 سنة من 16 في المائة في عام 2010 إلى 13 في المائة عام 2050. وستشهد تركيبة السكان من حيث التحصيل العلمي أيضاً تحولاً جذرياً، مع الارتفاع المتوقع في نسبة الأشخاص الحاصلين على التعليم العالي من 26 في المائة إلى 47 في المائة.

ويبدو المشهد مختلفاً في الهند. فقبل عام 2000، كان أكثر من نصف السكان الكبار محرومين من التعليم النظامي. وعلى الرغم من التوسع في تعميم التعليم الأساسي مؤخراً والزيادة الكبيرة في أعداد المواطنين الحاصلين على مستوى أفضل من التحصيل العلمي (الذي هو بدون شك عامل أساسي في النمو الاقتصادي الذي حققته الهند مؤخراً)، لم تسجل نسبة الكبار غير الحاصلين على التعليم تراجعاً يذكر. وفي ظل هذا التدني في مستوى التعليم، لاسيما بين النساء، يُتوقع أن تشهد الهند نمواً سكانياً، يفوق النمو السكاني في الصين، البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان. وفي سيناريو أكثر تفاؤلاً، أي سيناريو المسار السريع، الذي يفترض حدوث توسع في تعميم التعليم بالمستوى الذي تشهده جمهورية كوريا، سيبقى توزيع التعليم في الهند في عام 2050 غير متساوٍ، بوجود أعداد كبيرة من البالغين غير المتعلمين (معظمهم من المسنين). إلا أن التوسع السريع في التعليم الجامعي يسهم في تأمين قوى عاملة من الشباب ذات مستوى تعليمي جيد.

صورة مقارنة لمستقبل تعليم السكان في جمهورية كوريا والهند

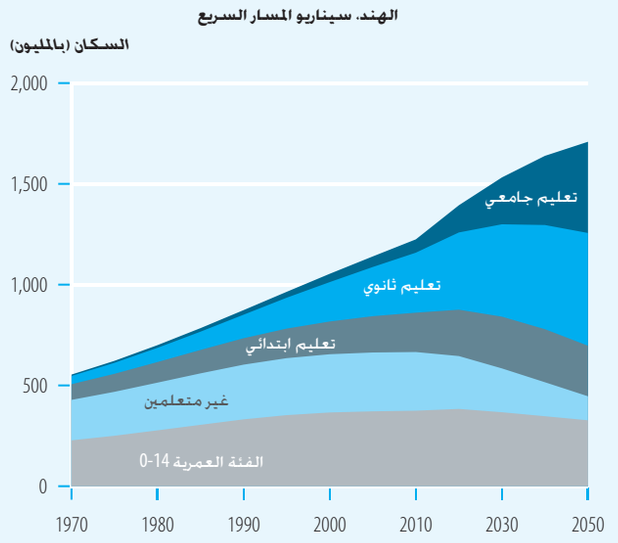

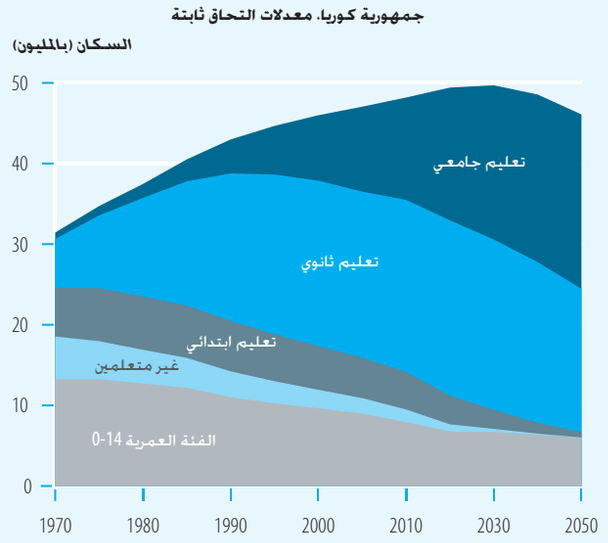

المصدر: Lutz and KC 2013.

الحياة. فالأم المتعلمة (أي التي تنهي دراستها قبل الحمل) تنجب عدداً أقل من الأطفال[4]. وكثيراً ما يتمتع أطفالها بصحة أفضل، وتتحسّن حظوظهم في البقاء على قيد الحياة، مما يضعف الحافز للإكثار من الأطفال بهدف تكوين عائلة كبيرة[5] (الجدول 4.1). والمرأة المتعلمة تحصل على وسائل منع الحمل وتحسن استخدامها عند الحاجة[6].

وبناء على المسوح الديمغرافية والصحّية والمسوح الجزئية، تعزز الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير ما ذكر آنفاً، إذ أظهرت أن تعليم الأم يفوق في الأهمية دخل الأسرة أو ثروتها في حماية حياة الطفل. ولذلك تأثير بالغ على السياسات، إذ يحوّل الاهتمام عن جهود زيادة دخل الأسرة، ويوجهه نحو اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين مستوى تعليم الفتيات.

وتتضح الصلة بين تعليم الأم وحياة الطفل من خلال البيانات المتوفرة عن معدّل وفيات الأطفال (الجدول 4.1). ففي العديد من البلدان الأفريقية، لاسيما مالي والنيجر، يُلاحظ ارتفاع في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عموماً، وانخفاض في هذا المعدل كلّما تحسّن مستوى التحصيل العلمي للأم. ويُلاحظ أن معدل وفيات الأطفال ينخفض مع وصول الأم إلى مستوى التعليم الابتدائي في بعض البلدان، مثل نيجيريا؛ بينما يُلاحظ الفارق الكبير في بلدان أخرى، مثل أوغندا وليبريا، نتيجة للتعليم الثانوي.

وقد أعدّت لأغراض هذا التقرير بعض النماذج وأجريت توقعات بشأن أثر التفاوت في مستويات التعليم على وفيات الأطفال للفترة من 2010 إلى 2050 على أساس سيناريوهين. سيناريو "الحالة المرجعية"، ويفترض استمرار الاتجاهات الحالية للتحصيل العلمي على المستوى الوطني من دون حساب المكاسب التي يمكن تحقيقها من التزامات التمويل الجديدة وآخر المبادرات على مستوى السياسات. وعلى أساس هذا الافتراض، ستبقى نسبة كل مجموعة من الأطفال، المصنفين حسب السن والجنس، الذين ينتقلون إلى المستوى التالي من التعليم ثابتةً مع الوقت (الملحق الفني).

أما سيناريو "المسار السريع" فيفترض العمل بسياسات تسعى إلى أهداف طموحة في التعليم، مماثلة لتلك التي حققتها جمهورية كوريا في العقود الأخيرة، مع زيادة مطّردة كلّ عام في نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الذين ينتقلون

الجدول 4.1

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الخصوبة الإجمالي في مجموعة من البلدان حسب مستوى تعليم الأمهات، لآخر سنة متوفرة منذ عام 2005

البلد	سنة المسح	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 من المواليد)				معدّل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)			
		غير متعلمين	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي أو جامعي	التعليم الإجمالي	غير متعلمين	تعليم ابتدائي	تعليم ثانوي أو جامعي	التعليم الإجمالي
إثيوبيا	2005	139	111	54	132	6.1	5.1	2.0	5.4
إندونيسيا	2007	94	60	38	51	2.4	2.8	2.6	2.6
أوغندا	2006	164	145	91	144	7.7	7.2	4.4	6.7
بنغلاديش	2007	93	73	52	74	3.0	2.9	2.5	2.7
رواندا	2007/2008	174	127	43	135	6.1	5.7	3.8	5.5
زامبيا	2007	144	146	105	137	8.2	7.1	3.9	6.2
غانا	2008	103	88	67	85	6.0	4.9	3.0	4.0
ليبريا	2009	164	162	131	158	7.1	6.2	3.9	5.9
مالي	2006	223	176	102	215	7.0	6.3	3.8	6.6
مصر	2008	44	38	26	33	3.4	3.2	3.0	3.0
النيجر	2006	222	209	92	218	7.2	7.0	4.8	7.0
نيجيريا	2008	210	159	107	171	7.3	6.5	4.2	5.7
الهند	2005/2006	106	78	49	85	3.6	2.6	2.1	2.7

ملاحظة: تعود البيانات إلى فترة عشر سنوات قبل إجراء المسح.
المصدر: Lutz and KC 2013.

إلى المستوى التعليمي التالي. وتظهر نتائج هذا السيناريو تحسناً ملحوظاً في معدل وفيات الأطفال مع تحسّن مستوى تعليم الأم. ويظهر النموذج أن تركيز الاهتمام على التقدم في التعليم يؤدي إلى انخفاض كبير ومتواصل في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في البلدان والمناطق كافة، نتيجة للتحسن في تعليم الفتيات (الجدول 4.2).

ومن المتوقع أن تسجل الهند أعلى معدّل لوفيات الأطفال في الفترة من 2010 إلى 2015 بحيث يبلغ حوالى 7.9 ملايين، أي ما يعادل نصف مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في آسيا[7]. وعلى أساس سيناريو "الحالة المرجعية"، من المتوقع أن يقارب عدد وفيات الأطفال 6.1 مليون طفل في الفترة من 2045 إلى 2050، مقابل نصف هذا العدد أي 3.1 مليون حسب سيناريو "المسار السريع".

وتتفوق الصين على الهند من حيث عدد السكان، لكن من المتوقع ألا يتعدى عدد وفيات الأطفال فيها في الفترة من 2010 إلى 2015 ربع عدد وفيات الأطفال في الهند (1.7 مليون).

تركيز الاهتمام على التقدم في التعليم يؤدي إلى انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال في البلدان والمناطق كافة

وفي ظل التقدم الذي أحرزته الصين في التعليم، تبدو التوقعات متفائلة سواء أكان حسب سيناريو الحالة المرجعية أم سيناريو المسار السريع. فحسب سيناريو "المسار السريع"، الذي يرجح أن تسلكه الصين، سيتراجع عدد وفيات الأطفال إلى النصف مليون في الفترة من 2045 إلى 2050، أي أقل من ثلث العدد الراهن.

غير أن التوقعات تبدو أقل تفاؤلاً في حالة عدد من البلدان الأخرى. ففي كينيا، مثلاً، يُتوقع أن يرتفع عدد وفيات الأطفال حسب سيناريو "الحالة المرجعية" من 582,000 في الفترة من 2010 إلى 2015 إلى 1.6 مليون في الفترة من 2045 إلى 2050. أما حسب سيناريو "المسار السريع"، فيتوقع أن ينخفض عدد وفيات الأطفال في الفترة من 2045 إلى 2050 إلى 371,000، وهو أقل بكثير من الرقم المتوقع في الحالة المرجعية، إلا أنه ليس ببعيد عن الرقم المتوقع للفترة من 2010 إلى 2015.

والانخفاض المتوقع في عدد وفيات الأطفال هو نتيجة لتراجع عدد المواليد للمرأة على أثر تحسّن مستواها التعليمي، وتراجع معدّل الوفيات

الجدول 4.2

العدد المتوقع لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حسب سيناريو التعليم (بالألف)

	2010–2015	2025–2030		2045–2050	
البلد أو المنطقة	الحالة المرجعية	الحالة المرجعية	المسار السريع	الحالة المرجعية	المسار السريع
البلد					
باكستان	1,927	1,641	1,225	1,676	773
البرازيل	328	224	177	161	102
جمهورية كوريا	9	8	9	7	7
جنوب أفريقيا	288	198	165	134	93
الصين	1,716	897	871	625	526
كينيا	582	920	482	1,552	371
مالي	488	519	318	541	150
الهند	7,872	6,707	4,806	6,096	3,064
المنطقة					
أفريقيا	16,552	18,964	12,095	24,185	7,495
آسيا	15,029	11,715	8,924	10,561	5,681
أوروبا	276	209	204	196	187
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,192	963	704	950	413
أمريكا الشمالية	162	160	155	165	152
أوقيانوسيا	11	11	11	12	10

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، أنظر الملحق الفني.
المصدر: Lutz and KC 2013.

من المواليد. وتظهر التوقعات كذلك أن إجراءات السياسات كثيراً ما تعطي ثمارها حيث تكون مستويات التحصيل العلمي متدنية في الأساس.

وتؤكد هذه النتائج أهمية الحد من عدم المساواة بين الجنسين، لاسيما في مجال التعليم، وفي البلدان التي تحل في مرتبة منخفضة حسب دليل التنمية البشرية. ولعدم المساواة بين الجنسين مفاعيل خطيرة، إذ يؤدي إلى حرمان المرأة من فرص هامة في المجتمع، ويهدّد حياة أجيال المستقبل.

إعلاء الصوت والمشاركة

لن تأتي مسارات التنمية البشرية على الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر على حياتهم، هذا ما أكده محبوب الحق في تقرير التنمية البشرية لعام 1995.

ويتطلب تحقيق المساواة والاستدامة في التنمية البشرية نظاماً للمداولات العامة يشجع المواطنين على المشاركة في المداولات السياسية بالتعبير عن آرائهم ومشاغلهم. ومن الضروري أن يتمتع الأفراد بالقدرة على توجيه عملية صنع السياسات ونتائجها، وأن يحظى الشباب بالمزيد من الفرص الاقتصادية وإمكانات المساءلة السياسية. وحرمان الأفراد من هذه المشاركة، يعني تجريدهم من القدرة على التعبير عن مخاوفهم وحاجاتهم، والاستمرار في تغييب العدالة.

وتفرض الأنظمة الأوتوقراطية قيوداً تتعارض مع مقوّمات التنمية البشرية، إذ تقمع الحريات الأساسية. وحتى في الأنظمة الديمقراطية، لا تزال الإمكانات المتاحة للفقراء والمجموعات الفقيرة للوصول إلى المعلومات، أو إعلاء الصوت أو المشاركة العامة محدودة. ويتوجب على الفقراء العمل يداً بيد لإعلاء صوتهم في العمل السياسي. إلا أن المنظمات التي تمثل الفقراء في معظم البلدان لا تحظى بالدعم اللازم، ولا بالتشجيع. ومن الإجراءات التي تستطيع الأنظمة الديمقراطية اتخاذها توسيع نطاق المساءلة، فلا تقتصر على دائرة ضيقة من النخبة، بل تشمل المواطنين كافة، لاسيما غير الممثلين منهم في دوائر المداولات العامة، مثل النساء والشباب والفقراء[8].

وتواجه الحكومات التي تتجاهل حاجات المواطنين ولا تتيح لهم فرص المشاركة السياسية خطر فقدان الشرعية. فحالة عدم الرضا تتفاقم في الشمال كما في الجنوب، وأصوات المواطنين ترتفع مطالبة بالحق في التعبير عن شواغلهم والتأثير على السياسات، لاسيما سياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. ويظهر تقرير صادر حديثاً عن منظمة العمل الدولية أن دليل الاضطرابات الاجتماعية، الذي يقيس مقدار الاستياء من الحكومات، ارتفع في 57 بلداً من أصل 106 بلدان في عام 2011 نسبة إلى ما كان عليه في عام 2010. وسجل هذا الارتفاع أعلى معدل له في بلدان الشمال، تليها الدول العربية وبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[9].

ففي الشمال، استهدفت الاحتجاجات تدابير التقشف وخفض الإنفاق العام وتقليص الوظائف العامة، كما هو الحال في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان. وقد وقف المواطنون في وجه حكوماتهم مطالبين إياها بمعالجة الآثار الاجتماعية لسياساتها، مع الإشارة إلى أن معظم أعباء التقشف تثقل كاهل الفقراء والفئات المحرومة اجتماعياً[10]. كما كانت أسعار الغذاء، والبطالة والتلوث سبباً لاضطرابات أخرى:

- *ارتفاع أسعار الغذاء*. هددت أعمال الشغب التي اندلعت احتجاجاً على ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2008 الاستقرار في أكثر من 30 بلداً في أفريقيا والمنطقة العربية[11].
- *البطالة وتدني الأجور*. يطالب العمال حكوماتهم بتلبية حاجاتهم، كما عبر العاطلون عن العمل عن حالة الاستياء العارم في عدد من البلدان[12]. ففي فييت نام، عمّت الإضرابات في عام 2011 في ظل مطالبة العمال بزيادة الأجور في مواجهة التضخم[13].
- *التلوث البيئي*. نُظّمت احتجاجات واسعة النطاق ضد التلوث البيئي. ففي شنغهاي، في الصين، تصدّى المحتجون للاقتراح القاضي بمد خط أنابيب للمياه العادمة[14]، وفي ماليزيا احتج السكان المحليون على إنشاء مصفاة لتكرير أحد المعادن النادرة في منطقتهم[15].

والجدير بالذكر أن الشباب كانوا في صلب حركات الاحتجاج، وقد دفعتهم إلى ذلك أسباب عديدة منها قلة فرص العمل المتاحة للشباب من ذوي التحصيل العلمي. وفي عينة من 48 بلداً، تجاوز معدل بطالة الشباب 20 في المائة في

تتفاقم حالة عدم الرضا، إذ ترتفع أصوات المواطنين مطالبة بمزيد من الفرص للتعبير عن شواغلهم والتأثير على السياسات، لاسيما سياسات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية

الشكل 4.1

تحسّن في نتائج التعليم حسب سيناريو "المسار السريع"

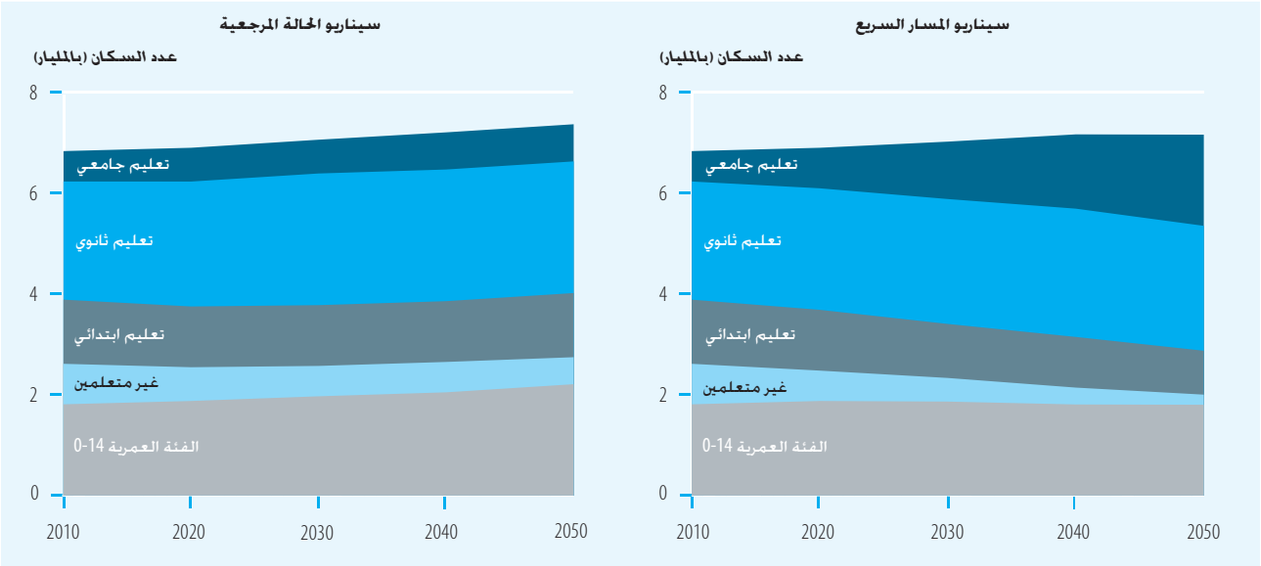

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Lutz and KC 2013.

المشاركة الشاملة للجميع هي بحدّ ذاتها قيمة أساسية، وهي تسهم في تحسين نوعية السياسات وتطبيقها، وفي الحد من أسباب أيّ نقمة شعبية في المستقبل

عام 2011، وهو أعلى بكثير من معدل البطالة الإجمالي البالغ 9.6 في المائة[16]. والجدير بالذكر أن استياء الشباب من ارتفاع معدّل البطالة يتفاقم في صفوف السكان من ذوي التحصيل العلمي المرتفع[17]. فالتعليم يغيّر توقعات المواطنين من حكوماتهم ويزودهم بالمهارات والموارد السياسية المطلوبة للاعتراض على القرارات الحكومية، لكن ذلك لا يعني أن المتعلمين يتمتعون بحقوق أكثر من غيرهم. وما لم تعطِ الحكومات الأولوية لخلق فرص العمل، ستواجه مزيداً من الاستياء في صفوف الشباب مع توسع انتشار التعليم (الشكل 4.1)[18].

وتؤمن خدمات الإنترنت النقالة ذات الحزمة العريضة وغيرها من أشكال التكنولوجيا الحديثة قنوات جديدة تتيح للمواطنين، ولاسيما الشباب، المطالبة بالحق في المساءلة. كما تقرّب المسافات بين السكان من مختلف البلدان وتتيح لهم تشارك القيم والخبرات.

وتساهم خدمات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في إعلاء أصوات الأفراد، بصفتها "محاور تجمع أعداداً كبيرة بكلفة منخفضة" تؤثر على الرأي العام. ففي الصين مثلاً، يتمتع جيل ما بعد عام 1990 بوعي سياسي ومستوى عال من التعليم، ويعبر عن رأيه بكل صراحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي[19]. ولم يكد ينقضي أسبوع على حادثة القطار السريع في وينزو في تموز/يوليو 2011، حتى انتشرت عبر المدونتين الرئيسيتين على الإنترنت في الصين (weibos) حوالى 26 مليون رسالة تتضمن تعليقات على الحادثة وتعبر عن القلق على السلامة[20].

وتساهم الحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام في توجيه الاهتمام إلى قضايا محددة. لكنّ ذلك لا يؤدي دائماً إلى تحولات سياسية تعود بالفائدة على المجتمع ككل. ففي الهند مثلاً، مارست حركة آنا هازار المناهضة للفساد ضغوطاً من أجل التغيير، لكن النقاد اعتبروا أن السياسات التي تؤيّدها حركات مماثلة قد لا تحظى بدعم قاعدة واسعة من الناخبين. ومن الأهمية بمكان ترسيخ نهج المشاركة في المؤسسات بإجراءات عملية، تؤدي إلى تصحيح التوازن السياسي من خلال إفساح المجال أمام المواطنين الذين يعانون من الإقصاء للمطالبة بالمساءلة وتصحيح حالات الإجحاف التي تتراوح بين التمييز في الأنظمة والإقصاء غير المنصف وغير العادل[21].

والمشاركة الشاملة للجميع هي بحدّ ذاتها قيمة أساسية، لكنّها تسهم أيضاً في تحسين نوعية السياسات وتطبيقها، وفي الحد من أسباب أيّ نقمة شعبية في المستقبل. وقد يؤدي الفشل في

وضع سياسة حكومية مستجيبة وقابلة للمساءلة إلى حالات من الاستياء الشعبي والاضطرابات المدنية، تعطل مسيرة التنمية البشرية. ويحفل التاريخ بانتفاضات شعبية ضد حكومات تجاهلت مطالب المواطنين، وعندئذ تعطّل الاضطرابات الاستثمار والنمو، فتضطر الحكومات إلى تحويل الموارد للحفاظ على الأمن والنظام العام.

وفي الأعوام الأخيرة، واجهت بلدان في الشمال كما في الجنوب أزمات متصاعدة على أثر التشكيك في شرعية الحكومات، دفعت بالمواطنين إلى الانتفاضة على مؤسساتهم. فقد انتفض الملايين في الدول العربية مطالبين بالفرص، وبالاحترام والكرامة، وبالحق في المواطنة الكاملة وبعقد اجتماعي جديد مع الأنظمة التي ستحكم باسمهم. وأدّت هذه الانتفاضات إلى سقوط حكومات في تونس وليبيا ومصر، وبدء مرحلة انتقالية برعاية دولية، والمباشرة بإطلاق إصلاحات سياسية في الأردن والمغرب، واندلاع حرب أهلية في الجمهورية العربية السورية.

ومن الطرق الممكنة لتحقيق التغيير السلمي إتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني للنمو في أجواء من الحرية في الممارسة. فقد نجحت تونس ومصر في تكوين آليات للتجمّع وإطلاق حركات سياسية معارضة خاضعة لضوابط ذاتية، حتى في ظل الحكومة الأوتوقراطية. غير أن ليبيا لم تعش تجربة مماثلة، بل دخلت في حرب أهلية شاملة. ومن الصعب التوصل إلى الحياة السياسية الطبيعية في فترة ما بعد النزاع في بلدان لم تعتد على مشاركة المجتمع المدني. وتظهر تجارب عدة أن تغيير الأنظمة السياسية لا يؤدي تلقائياً إلى إعلاء صوت الجميع، ولا إلى ضمان المشاركة، أو الاندماج أو المساءلة ، ولا يعزز تلقائياً فعالية الدولة.

ولا تقتصر أهمية المساءلة والمشاركة الشاملة للجميع على العمل السياسي فحسب، بل هي

الشكل 4.2

فرص العمل لم تواكب التحصيل العلمي في غالبية البلدان

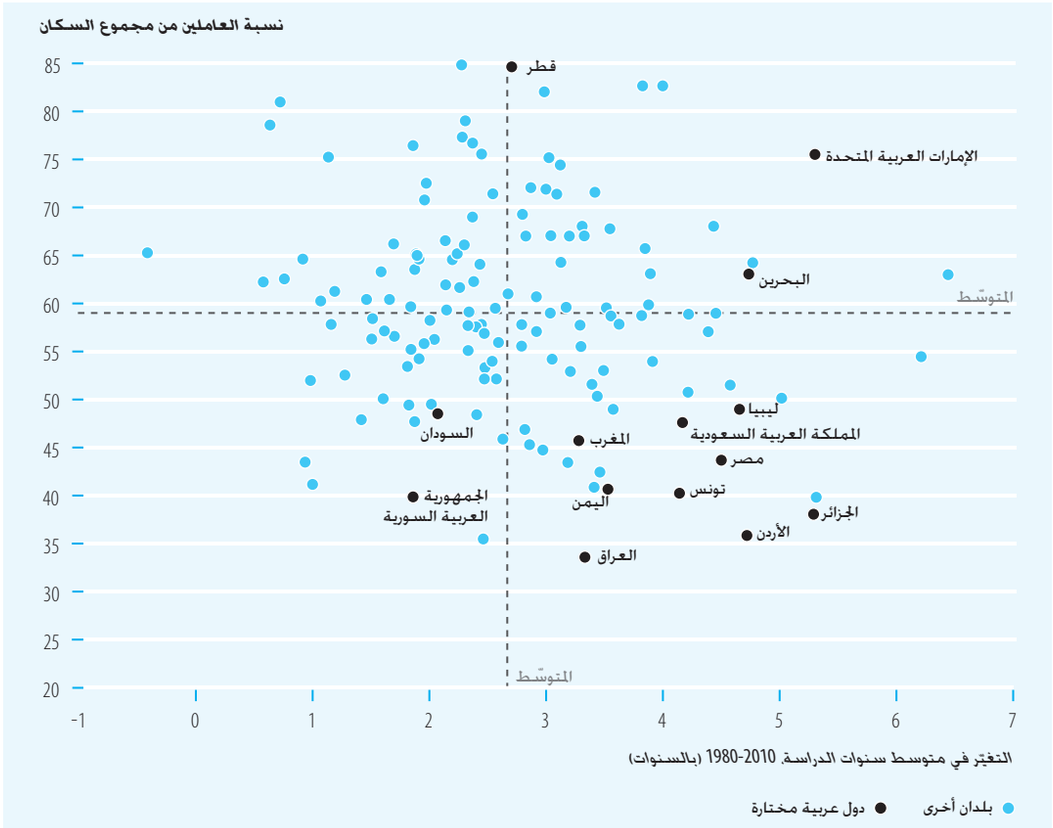

ملاحظة: تشمل التحليلات 141 بلداً. نسب العاملين من مجموع السكان تعود إلى آخر سنة متوفرة في الفترة من 2006 إلى 2010.
المصدر: بتصرف عن: Campante and Chor (2012) باستخدام بيانات حديثة.

لا تقتصر أهمية المساءلة والمشاركة الشاملة للجميع على العمل السياسي فحسب، بل هي ضرورة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استحداث فرص العمل والدمج الاجتماعي

ضرورة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استحداث فرص العمل والدمج الاجتماعي، لاسيما في المجتمعات التي تضمّ أعداداً كبيرة ومتزايدة من ذوي التحصيل العلمي. ويتطلب ذلك وجود مؤسسات وسيطة فعالة، قد يكون التحديث بدونها مصدراً لعدم الاستقرار[22]. لكن ذلك لا يعني أن الأفراد لا يجب أن يتعلموا إلا في حال توفرت لهم فرص العمل المناسبة. فالحصول على المعرفة والتعليم هو غاية بحد ذاتها في منظومة مفاهيم التنمية البشرية. إلاّ أن الانتفاضات الشعبية الأخيرة أظهرت أن التفاوت بين فرص التعليم والفرص الاقتصادية يقود إلى حالة من اليأس والضياع، لاسيما في صفوف الشباب.

والجدير بالذكر أن ثمانية دول عربية هي ضمن البلدان العشرين التي سجلت أعلى زيادة في متوسط سنوات الدراسة في الفترة من 1980 إلى 2010 (الشكل 4.2)، إلا أن التحسّن في مستوى التحصيل العلمي لم تواكبه زيادة في فرص العمل في معظم هذه البلدان. وتقع غالبية البلدان التي شهدت اضطرابات في العالم العربي في القسم الأيمن من أسفل الشكل 4.2، لأنها حققت مكاسب كبيرة في التحصيل العلمي، بينما لا تزال نسب العاملين من مجموع السكان فيها دون المتوسط[23].

ومن الصعب التكهن متى ينفد صبر المجتمعات، فالعوامل التي تغذي المطالبة بالتغيير كثيرة. وعندما يتعذر على الشباب المتعلمين إيجاد فرصة عمل، يتولد لديهم شعور بالإحباط، لاسيما وأن متوسط سنوات الدراسة قد شهد ارتفاعاً في البلدان كافة في الأعوام الثلاثين الماضية، وفق ما تشير إليه البيانات المتوفرة[24]. لكن الشعور بالإحباط وحده لا يولد الانتفاضات. فقد يغضب المواطنون، وفي حال رأوا أن ما يتكبدونه من عناء وما يستغرقونه من وقت للمشاركة في أي تحرك سياسي يفوق إمكانية إحداث تغيير، قد يمتنعون عن أي تحرك[25]. فالاحتجاجات الشعبية، خاصة تلك التي يقودها ذوو التحصيل العلمي، تحدث عندما تضيق الفرص الاقتصادية إلى حد يحجب كلفة المشاركة في تحرك سياسي معين. وهذا النوع من التحركات السياسية الذي يكلّف "جهوداً مضنية"[26] بات يسهل تنسيقه بما هو متوفر من أشكال حديثة لوسائل الاتصال الجماهيري.

وتدعو شعوب العالم حالياً حكوماتها إلى التحلي بحس المسؤولية أمام المواطنين، ومنحهم المزيد من الفرص للتأثير في عملية صنع السياسات. وفي الماضي حصلت تحوّلات هامة غيّرت مجرى الوقائع. فقد وثّق كارل بولانيي (karl Polanyi) التحول الكبير في عام 1944، حين استجابت حكومات في بلدان الشمال لمطالب المجتمع المدني والنقابات العمالية بتنظيم السوق وتأمين الحماية الاجتماعية، بحيث تكون السوق في خدمة المجتمع، ولا يُسخّر المجتمع لخدمة مصالح السوق[27]. واعتمدت حكومات كثيرة قوانين لتنظيم أنشطة الشركات وتحسين ظروف العمل، وكذلك لتأمين الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية. واحتفظت الحكومات لنفسها بصلاحيات على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، وفرضت بعض الضوابط على التجارة الدولية. ولعل الوقت قد حان من جديد لإحداث تحول يكون بمستوى هواجس القرن الحادي والعشرين وظروفه[28].

مواجهة الضغوط البيئية

يشكل تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أحد التحديات الرئيسة التي يواجهها

الشكل 4.3

إنتاجية الكربون ترتفع في بعض البلدان وتنخفض في أخرى في كل مجموعات دليل التنمية البشرية

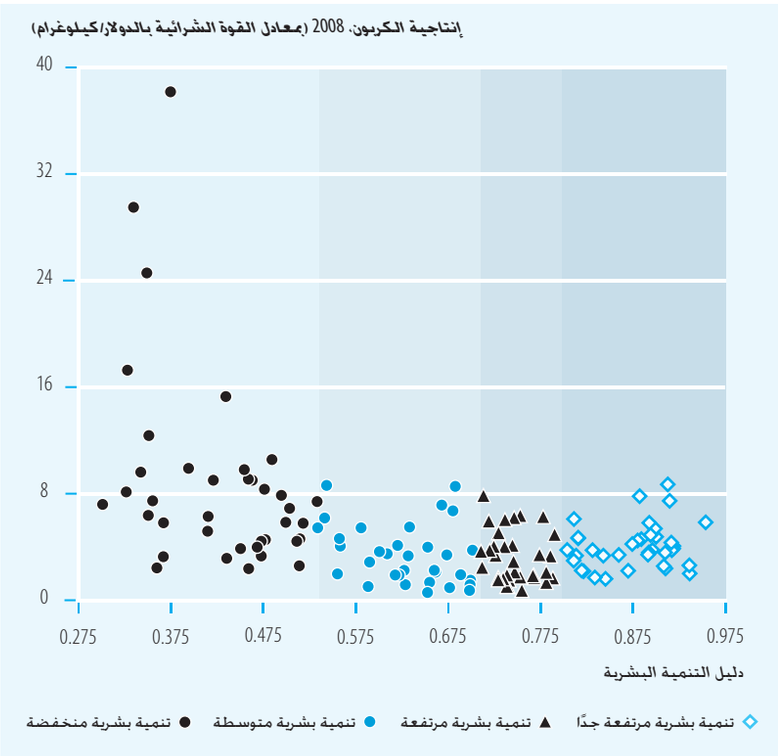

ملاحظة: يقصد بإنتاجية الكربون كمية ثاني أكسيد الكربون المنتجة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى World Bank (2012a).

العالم حالياً. فبينما يبدو من البديهي أن يزداد إنتاج ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي مع تقدم التنمية البشرية، يبقى الترابط بين هذين العاملين ضعيفاً نسبياً (الشكل 4.3). ففي كل مستوى من مستويات دليل التنمية البشرية، ترتفع إنتاجية الكربون في بعض البلدان بينما تنخفض في بلدان أخرى.

فغواتيمالا والمغرب هما من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، ويسجلان تقارباً في قيمة دليل التنمية البشرية. لكن إنتاجية الكربون في غواتيمالا، وتبلغ 5.0 دولارات في الكيلوغرام بمعادل القوة الشرائية، أي مقدار ضعفي إنتاجية الكربون في المغرب، التي تبلغ 2.6 دولار في الكيلوغرام بمعادل القوة الشرائية. ويمكن رصد فوارق بهذا الحجم بين الأقاليم أو الولايات الواقعة ضمن البلد الواحد، كما هو الحال في الصين[29]. وهذا الواقع يدعم الاقتناع بأن التقدم في التنمية البشرية لا يزيد بالضرورة إنتاج الكربون، بل يمكن أن يترافق مع تحسينات في السياسة البيئية.

وفي إطار السعي إلى إدامة التقدم في التنمية البشرية، لا بدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام لتأثير الأنشطة البشرية على البيئة. والهدف هو الارتقاء بمستويات التنمية البشرية، وكذلك تخفيض معدلات البصمة الإيكولوجية للفرد (الجزء الأيمن في أسفل الشكل 1.7). وقليلة هي البلدان التي اقتربت من تحقيق مستوى مرتفع يمكن الاقتداء به في التنمية البشرية من دون ضغوط هائلة على الموارد الإيكولوجية للكوكب. ومواجهة هذا التحدي على المستوى العالمي تحتّم على جميع البلدان تصحيح مساراتها الإنمائية، فتسعى البلدان المتقدمة إلى تخفيض بصمتها الإيكولوجية، بينما تعمل البلدان النامية إلى رفع قيمة دليل التنمية البشرية من غير أي زيادة في البصمة الإيكولوجية. وسيكون للتكنولوجيات النظيفة الحديثة دور أساسي على هذا الصعيد.

وإذا كانت المخاطر البيئية مثل تغيّر المناخ، وإزالة الغابات، وتلوث المياه والهواء، والكوارث الطبيعية تحدق بالجميع، فأشد أضرارها تصيب البلدان والمجتمعات الفقيرة. فقد أدى تغيّر المناخ إلى تفاقم المخاطر البيئية المزمنة، وباتت الخسائر الإيكولوجية تحدّ من فرص سبل العيش، ولاسيما للفقراء. فالبيئة النظيفة والآمنة هي حق مكتسب لا امتياز. وقد سلط تقرير التنمية البشرية لعام 2011 الضوء على الترابط الحتمي بين المساواة والاستدامة. والمجتمعات المستدامة تحتاج إلى سياسات وتغيرات هيكلية تجمع بين أهداف التنمية البشرية وتغيّر المناخ، إذ تنص على خفض الانبعاثات، ووضع استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ، وابتكار آليات للتمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص[30].

وتتحمّل أشد الفئات حرماناً النصيب الأكبر من تدهور بيئي لم يكن لها يد في التسبب به[31]. فمع أن البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة لم يكن لها دور يذكر في تغيّر المناخ العالمي، من المرجح أن تتكبد أكبر الخسائر من جراء تناقص كميات الأمطار المتساقطة سنوياً وتقلّبها، وما لذلك من آثار تدميرية على الإنتاج الزراعي وموارد الرزق. وحجم هذه الخسائر ليس سوى دليل على ضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير لتمكين السكان من التكيّف مع تغيّر المناخ العالمي[32].

وتتسبب الكوارث الطبيعية التي تزداد حدة وتواتراً بأضرار اقتصادية فادحة وخسائر في الإمكانات المتاحة للبشر. ففي عام 2011، أوقعت الكوارث الطبيعية من جراء الهزات الأرضية (التسونامي، وانزلاقات الأراضي وهبوط التربة) أكثر من 20,000 قتيل وخلّفت خسائر بقيمة 365 مليار دولار أمريكي، إذ فقد حوالى مليون شخص منازلهم[33]. وقد كانت آثار هذه الكوارث مدمّرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، فتكبد بعضها خسائر عادلت قيمتها 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما وصلت الخسائر في بعضها الآخر إلى حدود 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر. ففي عام 1988، تكبدت سانت لوسيا خسائر ناهزت قيمتها أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي جراء إعصار جيلبرت، فيما تكبدت غرينادا خسائر بلغت قيمتها ضعفي الناتج المحلي الإجمالي على إثر إعصار إيفان في عام 2004[34].

وتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2011 سيناريوهات بيئية عدة، منها سيناريو "التحديات البيئية" الذي يقيس الآثار السلبية المتوقعة للاحترار العالمي على التلوث، والإنتاج الزراعي، والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسن. ويفيد هذا السيناريو بأن متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في العالم لعام 2050 سيخسر 8 في المائة من الرقم الذي يتوقع أن يبلغه حسب سيناريو "الحالة المرجعية" الذي يفترض بقاء الاتجاهات البيئية الراهنة على حالها من غير حصول أي تدهور

تدعو شعوب العالم حالياً حكوماتها إلى التحلي بحس المسؤولية أمام المواطنين، ومنحهم المزيد من الفرص للتأثير في عملية صنع السياسات

الشكل 4.4

السيناريوهات البيئية المختلفة: آثار مختلفة على الفقر المدقع

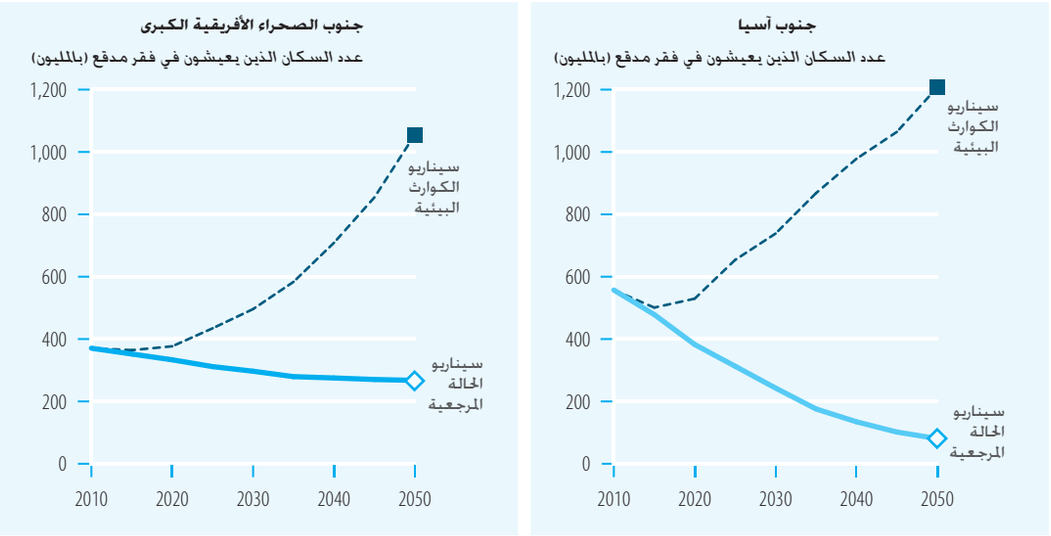

ملاحظة: يعرف الفقر المدقع بحالة العيش على 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية. لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures (2013).

الجدول 4.3

عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع وفق سيناريو الكوارث البيئية حسب المناطق، 2010–2050 (بالمليون)

المنطقة	2010	2020	2030	2040	2050	الزيادة، 2010–2050	الفارق: سيناريو الحالة المرجعية، 2050	الفارق: سيناريو التقدم السريع، 2050
الدول العربية	25	25	39	73	145	120	128	144
شرق آسيا والمحيط الهادئ	211	142	211	363	530	319	501	522
أوروبا وآسيا الوسطى	14	6	17	32	45	30	41	44
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	34	50	90	138	167	134	135	155
جنوب آسيا	557	530	738	978	1,207	650	1,126	1,194
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	371	377	496	709	1,055	685	788	995
العالم	**1,212**	**1,129**	**1,592**	**2,293**	**3,150**	**1,938**	**2,720**	**3,054**

ملاحظة: يعرف الفقر المدقع بحالة العيش على 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية. لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures (2013).

إضافي. والأسوأ هو أن دليل التنمية البشرية على المستوى الإقليمي سيخسر 12 في المائة في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وفق سيناريو "التحديات البيئية" من متوسط القيمة المتوقعة حسب سيناريو "الحالة المرجعية". أما حسب سيناريو "الكوارث البيئية"، فسيسجل دليل التنمية البشرية في العالم بحلول عام 2050 تراجعاً بنسبة 15 في المائة مقارنة بما سيبلغه في ظل الأوضاع الطبيعية، وبنسبة 22 في المائة في جنوب آسيا، و24 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. وهذا التراجع سيجمّد مكاسب في التنمية البشرية استغرق تحقيقها عقوداً في المنطقتين، إن لم يؤدِ إلى تبديدها.

ويتوقف هذا التقرير بالتحديد عند الأضرار التي ستلحق بالذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل وفقاً للسيناريوهات البيئية

المختلفة (الشكل 4.4). وحسب سيناريو "الكوارث البيئية"، سينضم إلى مجموع الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل، حوالى 3.1 مليار شخص بحلول عام 2050 (الجدول 4.3). وحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وبحلول عام 2050 يُتوقع أن ينخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل في مختلف أنحاء العالم.

والسبب في ازدياد عدد الفقراء في العالم حسب سيناريو "الكوارث البيئية" حوالى 2.7 مليار شخص، فوق العدد المتوقع حسب سيناريو "الحالة المرجعية" يُعزى إلى عاملين مترابطين. العامل الأول هو التدهور البيئي، إذ يظهر النموذج أن هذا العامل سيتسبّب في زيادة عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل حوالى 1.9 مليار شخص. والعامل الثاني هو الكوارث البيئية التي ستحول دون تمكن 800 مليون شخص من الخروج من حالة الفقر المدقع بسبب انخفاض الدخل، وهذا ما كانوا سينجحون في تحقيقه حسب سيناريو "الحالة المرجعية" (الملحق الفني).

والمغزى من هذه النتائج هو أن المخاطر البيئية هي من أكبر العوائق التي تقوّض النهوض بالتنمية البشرية، وتحول دون التخلص من الفقر. وكلما تأخر التصدّي لهذه المخاطر تفاقمت الخسائر والأعباء.

معالجة التغيرات الديمغرافية

في الفترة من 1970 إلى 2011، ارتفع عدد سكان العالم من 3.6 مليار إلى سبعة مليارات نسمة. ومن المعروف أن توقعات التنمية تتأثر بعدد السكان وبالتركيبة العمرية[35]. فالتراجع في معدلات الخصوبة والتغير في التركيبة العمرية هما مصدر آثار بالغة على النمو الاقتصادي[36]. وفي الفترة من 1970 إلى 2010، تراجعت نسبة الإعالة (أي نسبة المعالين من السكان من الصغار وكبار السن إلى مجموع السكان في سن العمل، 64-15 سنة) في معظم المناطق، ولاسيما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث بلغ معدّل التراجع 39.5 في المائة، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والدول العربية حيث بلغ هذا المعدّل 34 في المائة.

ومن المرجح أن تشهد الفترة من 2010 إلى 2050 ارتفاعاً في نسب الإعالة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، والمرتفعة والمرتفعة جداً، لاسيما في البلدان المتقدمة ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. أما في أشد المناطق فقراً مثل جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، فستواصل نسب الإعالة انخفاضها، ولو بوتيرة متباطئة.

وسيكون للتغيرات الديمغرافية آثار بالغة، ولكن مختلفة، على معظم بلدان الجنوب في العقود المقبلة. فبعض البلدان الفقيرة ستستفيد من العائد الديمغرافي مع ازدياد نسبة السكان الذين هم في القوى العاملة[37]. أما البلدان الغنية فستواجه تحديات على أثر ارتفاع نسب الإعالة، مع تقدم السكان بالسن وتعميم الالتحاق بالمدارس، مما ينعكس تراجعاً في عدد الأشخاص الذين يجنون الدخل.

ويمكن مواجهة المشاكل الناجمة عن التغيّرات الديمغرافية برفع مستوى التحصيل العلمي. فالتعليم يساهم في الإسراع في تخفيض معدلات الخصوبة، وفي زيادة إنتاجية اليد العاملة في البلدان الغنية حيث يقلّ عدد القوى العاملة. وفي الوقت نفسه، يتوجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لاستحداث فرص عمل إضافية لإفساح المجال أمام تشغيل العمال الشباب والكبار على حد سواء.

وفي حال لم تتمكن البلدان من مواكبة هذه التغيرات الديمغرافية بزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين الإنتاجية، فلن تستطيع الاستفادة من العائد الديمغرافي، وستتعرض لاضطرابات اجتماعية، على غرار ما حدث في العديد من البلدان في الأعوام الأخيرة.

وضع النماذج للاتجاهات الديمغرافية والتعليمية

الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر. فهي اتجاهات يمكن تعديلها، ولو بطرق غير مباشرة، بواسطة سياسات التعليم، وأحياناً بواسطة سياسات الهجرة[38]. ويمكن تحديد خيارات السياسات الفعالة بوضع نماذج للاتجاهات الديمغرافية والتعليمية[39]. وفيما يلي، سيناريوهان للفترة من 2010 إلى 2050 يوضحان أثر الإجراءات المتخذة ضمن السياسات المختلفة، وهما سيناريو "الحالة المرجعية"، حيث يفترض بقاء معدلات الالتحاق بالمدارس ثابتة في كل من مستويات التعليم؛

حسب سيناريو "الكوارث البيئية"، سينضم إلى مجموع الذين يعيشون في فقر مدقع بسبب انخفاض الدخل، حوالى 3.1 مليار شخص بحلول عام 2050

الاتجاهات الديمغرافية ليست صنيعة القدر. فهي اتجاهات يمكن تعديلها بواسطة سياسات التعليم، وأحياناً بواسطة سياسات الهجرة

الشكل 4.5

تغيّر نسب الإعالة مع سياسات التعليم

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Lutz and KC (2013).

وسيناريو "المسار السريع"، حيث يُفترض أن تتخذ البلدان ذات المستويات المتدنية أهدافاً طموحة للنهوض بمستوى التعليم[40].

ومن الشواغل الهامة للبلدان نسبة الإعالة، وارتفاع نسبة الإعالة يمكن أن يؤدي بأيّ بلد إلى مزيد من الفقر أو يفقده المكاسب المحققة في التنمية البشرية. وحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، من المتوقع أن تتراجع نسب الإعالة حوالى 9.7 نقاط مئوية في الفترة من 2010 إلى 2050 في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، وأن ترتفع تسع نقاط مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و15.2 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و28.7 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً (الشكل 4.5). أما حسب سيناريو المسار السريع، فيُتوقع أن تتراجع نسب الإعالة 21.1 نقطة مئوية في الفترة من 2010 إلى 2050 في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، أي أكثر من ضعفي النسبة المتوقعة حسب سيناريو "الحالة المرجعية". وسترتفع نسب الإعالة حسب سيناريو "المسار السريع" بمعدّلات أقل من المتوقع حسب "سيناريو الحالة المرجعية" في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (6.1 نقاط

الجدول 4.4

نسبة الإعالة في مجموعة من البلدان، 1970-2050

البلد	1970	1980	1990	2000	2010	سيناريو	2020	2030	2040	2050
إندونيسيا	0.868	0.807	0.673	0.547	0.483	الحالة المرجعية	0.452	0.457	0.504	0.571
						المسار السريع	0.451	0.454	0.501	0.567
بنغلاديش	0.929	0.946	0.859	0.704	0.560	الحالة المرجعية	0.462	0.434	0.433	0.481
						المسار السريع	0.457	0.422	0.418	0.465
البرازيل	0.846	0.724	0.656	0.540	0.480	الحالة المرجعية	0.443	0.484	0.540	0.637
						المسار السريع	0.437	0.460	0.499	0.589
تايلند	0.904	0.756	0.532	0.447	0.417	الحالة المرجعية	0.426	0.488	0.576	0.656
						المسار السريع	0.425	0.484	0.570	0.650
تركيا	0.850	0.787	0.671	0.560	0.478	الحالة المرجعية	0.458	0.467	0.504	0.585
						المسار السريع	0.450	0.443	0.473	0.547
شيلي	0.811	0.629	0.564	0.540	0.457	الحالة المرجعية	0.471	0.549	0.609	0.659
						المسار السريع	0.467	0.531	0.582	0.630
الصين	0.773	0.685	0.514	0.481	0.382	الحالة المرجعية	0.408	0.450	0.587	0.655
						المسار السريع	0.404	0.434	0.562	0.628
غانا	0.934	0.946	0.887	0.799	0.736	الحالة المرجعية	0.704	0.656	0.643	0.645
						المسار السريع	0.686	0.595	0.548	0.532
الهند	0.796	0.759	0.717	0.638	0.551	الحالة المرجعية	0.518	0.496	0.491	0.511
						المسار السريع	0.510	0.474	0.463	0.480

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

مئوية) والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (4.9 نقاط مئوية).

وحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، ستشهد مجموعات دليل التنمية البشرية كافة زيادة في نسبة المسنين من مجموع السكان، تبلغ 3,9 نقاط مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و17.7 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و20.2 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة و22.3 نقطة مئوية في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً[41]. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الشباب في مجموعات دليل التنمية البشرية كافة في الفترة من 2010 إلى 2050. والجدير بالذكر أن نسبة الإعالة ستتراجع في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة لأن التراجع في أعداد الشباب سيتجاوز الارتفاع في أعداد المسنين.

وفي الدول العربية، وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، من المتوقع أن تتراجع نسبة الإعالة حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وأن تتراجع بوتيرة أسرع حسب سيناريو "المسار السريع". فنسبة الإعالة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، مثلاً، ستسجل تراجعاً بمعدّل 11.8 نقطة مئوية حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وبمعدل 25.7 نقطة مئوية حسب سيناريو "المسار السريع".

أما في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة. ويتوقع أن تشهد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعاً كبيراً في نسبة المسنين، قد يصل إلى 25.8 نقطة مئوية، وهو ارتفاع يفوق الارتفاع الذي ستسجله البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.

وفي البرازيل وشيلي، يحتمل اتباع سياسات طموحة في التعليم من شأنها أن تغيّر نسب الإعالة. فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة في البرازيل بمعدل 15.6 نقطة مئوية حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وبمعدل لا يتجاوز

الصين وغانا: من المستفيد من العائد الديمغرافي؟

يشهد العالم تباطؤاً في النمو السكاني وتزايداً في عدد المسنين، في اتجاه تحدّد الصين معظم معالمه، إذ تضمّ أكبر عدد من سكان العالم وتمر بمرحلة تحوّل ديمغرافي. وإذا اعتمدت في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى سياسة للإسراع في التقدّم في التعليم وتحقيق زيادة تدريجية في معدّلات الالتحاق بالمدارس، فيمكن الإسراع في التحول الديمغرافي وتحقيق عائد ديمغرافي للمنطقة. وحالة كل من الصين وغانا تبيّن ما يمكن أن يحدث.

الصين

في عام 1970، كان الشباب يشكلون أكبر شريحة سكانية في الصين، حيث ارتفعت نسبة الإعالة إلى 0.77، وبلغت نسبة الذكور إلى الإناث 1.08 صبي لكل فتاة من الرضع من الفئة العمرية صفر إلى 4 سنوات (الشكل 1). وبحلول عام 2010، اختلف الهرم السكاني في الصين اختلافاً كلياً. فمع تراجع معدلات الخصوبة، ارتفعت نسبة السكان الذين هم في سن العمل بسرعة أكبر من ارتفاع نسبة الشباب، فانخفضت نسبة الإعالة إلى 0.382. واتسع الفارق بين الجنسين في فئة الرضع، إذ بلغت نسبة الذكور إلى الإناث 1.18 صبي لكل فتاة. وفي غضون 15 إلى 25 عاماً، سيبلغ السكان الذين هم في سن الإنتاج سن التقاعد، وهؤلاء الذين هم في الفئة العمرية 35 إلى 50 سنة، يشكلون حالياً أكبر شريحة سكانية. وبحلول عام 2030، ستكون الصين أمام ارتفاع كبير في نسبة سكانها من المسنين، ما يشكل مزيداً من الضغوط على القطاع الاجتماعي ويؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة. وهؤلاء سيبلغون سن التقاعد بتحصيل علمي يفوق ما حصل عليه من سبقوهم منذ 40 عاماً.

حسب سيناريو المسار السريع وفي ظل اعتماد سياسات طموحة في التعليم، يتوقع أن تتغيّر التركيبة العمرية للسكان في الصين بحلول عام 2050، فتصبح الفئة العمرية 60 إلى 64 سنة أكبر شريحة من مجموع السكان. وسيرتفع مستوى التحصيل العلمي للسكان الذين هم في سن العمل، فيسهم في تكوين قوى عاملة أكثر إنتاجية. وبتوفر قوى عاملة ذات إنتاجية ومهارة مرتفعة يمكن التعويض عن الآثار السلبية لارتفاع نسبة الإعالة وارتفاع نسبة المسنين من مجموع السكان. وحسب سيناريو المسار السريع أيضاً، ستنخفض نسبة الذكور إلى الإناث إلى 1.06، وهو رقم قريب من المتوسط العالمي.

غانا

في عام 1970، كان عدد سكان غانا 8.7 مليون نسمة، معظمهم من الشباب. ونتيجة لهذا الارتفاع في نسبة الشباب، ارتفعت نسبة الإعالة فبلغت 0.934. وكان عدد السكان غير الحاصلين على أي تعليم نظامي مرتفعاً، لاسيما بين النساء. وبحلول عام 2010، ازداد عدد السكان في غانا بمعدّل ثلاث مرات تقريباً، ليبلغ 24.4 مليون نسمة. وسجّلت التركيبة العمرية للسكان تغيراً طفيفاً، مع أن التحسّن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ساهم في توسيع وسط الهرم السكاني. وبقيت نسبة الشباب مرتفعة، ولو أقل مما كانت عليه في عام 1970، وكذلك نسبة الإعالة التي بلغت 0.736. إلا أن مستويات التعليم تحسّنت، وازداد عدد الحاصلين على التعليم الابتدائي والثانوي.

يبدو التباين جلياً في التوقعات الخاصة بغانا حتى عام 2050 حسب السيناريو المتبع في سياسات التعليم. ففي سيناريو "الحالة المرجعية" الذي يفترض بقاء معدلات الالتحاق على حالها في الفترة من 2010 إلى 2050، سيظلّ الهرم السكاني في غانا مثلث الشكل، مع ارتفاع عدد الشباب ونسبة الإعالة، بحيث تبلغ 0.645 (الشكل 2). ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان 65.6 مليون نسمة حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، مقابل 48.2 مليون فقط حسب سيناريو "المسار السريع".

وحسب سيناريو "المسار السريع" سيشهد الوضع الديمغرافي تغيراً جذرياً جراء تراجع نسبة الإعالة إلى 0.532 في ظل انخفاض معدلات الخصوبة، وذلك بسبب تراجع نسبة الشباب من مجموع السكان في غانا. ومن المتوقع أن تنخفض أعداد السكان غير المتعلمين الذي هم في سن العمل، مما سيؤدي إلى ارتفاع في الإنتاجية وتحسن في الإمكانات يتيح الاستفادة من العائد الديمغرافي، شرط أن يواكب توليد فرص العمل المعروض من قوى اليد العاملة في ظل التركيبة العمرية الجديدة.

الشكل ١. التوقعات الديمغرافية للصين

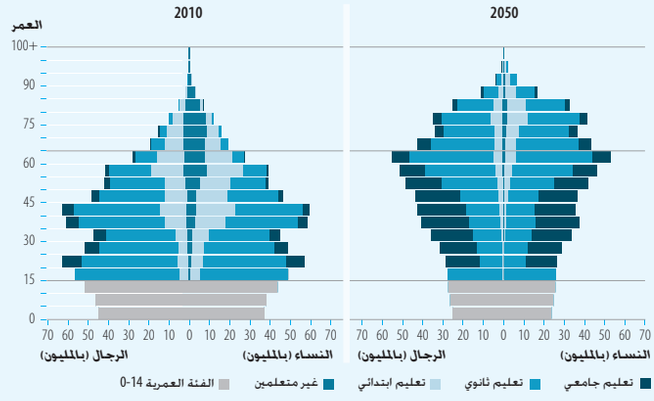

المصدر: Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

الشكل ٢. التوقعات الديمغرافية لغانا

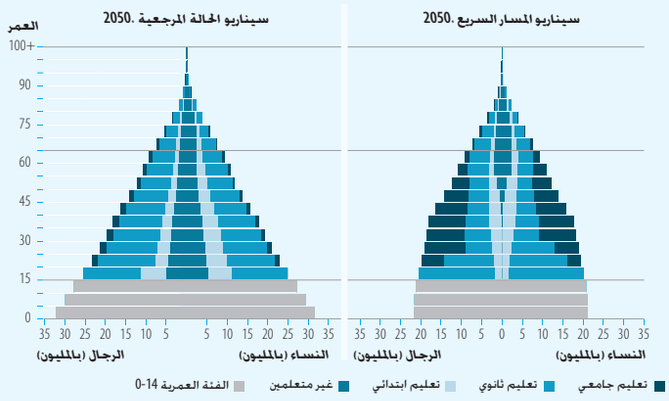

المصدر: Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

10.8 نقاط مئوية حسب سيناريو "المسار السريع" (الجدول 4.4). وستشهد شيلي ارتفاعاً مماثلاً بمعدّل 20.2 نقطة مئوية و17.3 نقطة مئوية على الترتيب.

وتختلف التحديات اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر في ظل السيناريوهين. فحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، ستشهد الصين ارتفاعاً سريعاً في نسبة الإعالة تصل إلى 27.3 نقطة مئوية، مقابل 23.9 نقطة مئوية في تايلند، و8.7 نقاط مئوية في إندونيسيا. لكن اعتماد سياسات أكثر طموحاً في التعليم لن يكون له أثر كبير على نسب الإعالة في هذه البلدان لأن مستويات التعليم فيها مرتفعة أصلاً.

وتختلف مواقف البلدان وطرقها في معالجة التراجع في القوى العاملة. فمنها مثلاً من يستفيد من هذا التراجع للحد من البطالة، أو زيادة إنتاجية اليد العاملة، أو تعزيز مشاركة بعض الفئات في القوى العاملة، ولاسيما في صفوف النساء والمسنين. وقد تلجأ بعض البلدان إلى الاستعانة بمصادر خارجية أجنبية في بعض الأعمال استقطاب القوى العاملة المهاجرة[42].

وفي الأجل القصير، يمكن أن يكون للتغيّرات الديمغرافية أثر يسهم في عدم المساواة ما لم يجرِ التحسب له بتدابير فاعلة في إطار السياسات العامة. فسرعة التحول الديمغرافي تتفاوت بين الأسر، فتصل فوائد هذا التحوّل إلى الأسر الميسورة قبل الأسر الفقيرة. وقد تكون للانخفاض في معدلات الخصوبة والتغير في التركيبة العمرية آثار على النمو الاقتصادي[43]. وفي خلاصة تدعم التحليل المقارن بين البلدان الذي أجري لأغراض هذا التقرير، أظهرت دراسة أجريت حديثاً أن نسب الشباب المعالين تتجه إلى الارتفاع في الأسر الفقيرة فيما تنخفض في الأسر الميسورة، لاسيما في أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وأن التفاوت في نسب الإعالة لدى الشباب بين الأغنياء والفقراء يتضاءل مع الوقت[44]. فخلال مراحل التحول الديمغرافي، تنخفض معدلات الخصوبة في الأسر الميسورة أولاً، فيؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في الدخل على المدى القصير لأن هذه الأسر هي أول من يستفيد من منافع التغيرات الديمغرافية، ثم تليها الطبقة الوسطى في ظل توفير التعليم للفتيات وتنظيم الأسرة، وأخيراً الأسر الفقيرة. وفي النهاية، تكون معدلات الخصوبة قد انخفضت لدى فئات الدخل كافة، فيصبح توزيع المنافع الاقتصادية للعائد الديمغرافي أكثر توازناً[45]. وهذا التحليل يلتقي مع دراسات سابقة أجريت لمنطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا[46].

إلا أن تفاقم مشكلة عدم المساواة في الدخل في الأجل القصير ليس بحتمي، بل يمكن تجنبه بسياسات فاعلة، لاسيما سياسات التعليم والصحة الإنجابية، التي تتيح توزيع منافع التحول الديمغرافي على فئات الدخل كافة في آن. فنسب إعالة الأطفال سجلت أعلى تراجع في ثلاثة بلدان في نسب إعالة الأطفال أي ساحل العاج (حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 4.6

نسبة المسنين من مجموع السكان تزداد بسرعة في البلدان النامية

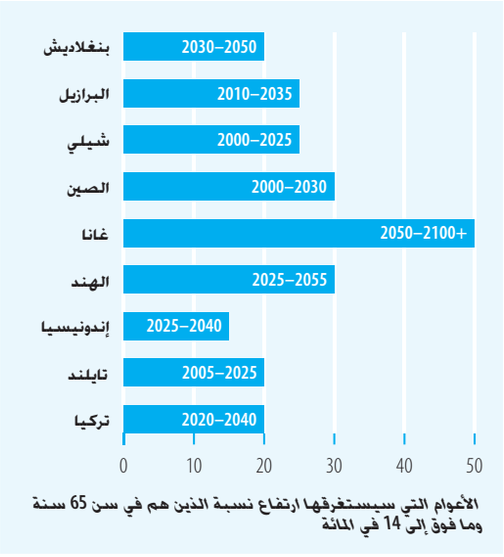

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Lutz and KC (2013). لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

الشكل 4.7

توقعات التنمية البشرية لعام 2050 تبدو أفضل حسب سيناريو «التقدم السريع»، لاسيما في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة

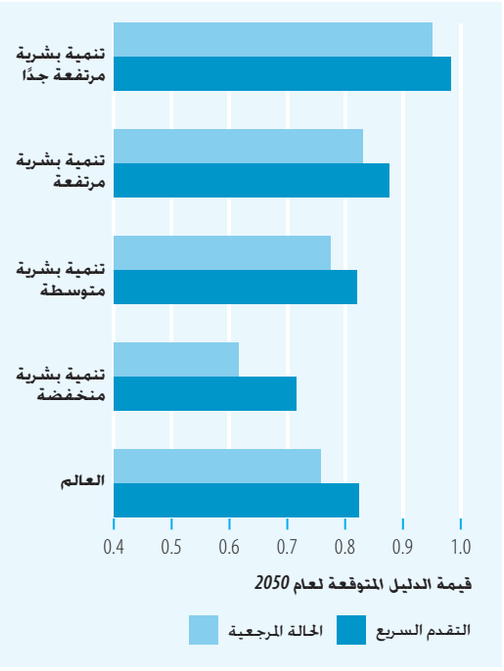

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع، انظر الملحق الفني.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures (2013).

1,800 دولار لعام 2011)، وناميبيا (6,800 دولار) وبيرو (10,300 دولار). غير أن هذا التراجع اختلفت طبيعته بين البلدان الثلاثة، إذ تراجعت نسب الإعالة في ساحل العاج بين الميسورين بمعدّل يفوق بكثير تراجع هذه النسب بين الفقراء، أما في ناميبيا فسجلت الطبقة الوسطى أعلى معدّل للتراجع، وفي بيرو جاء التراجع في نسب الإعالة متساوياً بين مختلف الفئات[47] (الإطار 4.2).

والجدير بالذكر أن مشاركة المرأة في القوى العاملة ازدادت بمعدّل تجاوز الزيادة الإجمالية في المشاركة في القوى العاملة في الفترة 2000-2004 إلى 2005-2010، في 13 بلداً من أصل 18 بلداً سجلت تراجعاً في نسب الإعالة وارتفاعاً في مستويات تعليم المرأة في الفترة من 1970 إلى 2010، وزيادة في إنتاجية اليد العاملة في الفترة من 1980 إلى 2008، وتراجعاً في معدلات البطالة في الفترة من 2005 إلى 2010، مما حقق مزيداً من التوازن بين الجنسين في سوق العمل. إلا أن ارتفاع مستويات التعليم لا يعني بالضرورة تحسناً تلقائياً في إمكانات الحصول على فرصة عمل. فالواقع أن سوق العمل في بعض البلدان تضيق أمام القوى العاملة المتعلمة من الإناث. لذلك من الضروري اتخاذ تدابير إضافية في إطار السياسات العامة من أجل تحسين ظروف سوق العمل، بحيث تتيح فرص العمل المنتج لقوى عاملة باتت أكثر عدداً وأفضل مهارة .

أثر ارتفاع معدّل السكان المسنين

ترتفع نسبة المسنين في العالم اليوم، حيث تراجع معدل الخصوبة وتحسّن متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بسرعة لم يشهدها العالم في الماضي[48]. فارتفاع نسبة المسنين من 7 إلى 14 في المائة من مجموع السكان استغرق أكثر من قرن (من 1865 إلى 1980) في فرنسا، و85 عاماً في السويد، و83 عاماً في أستراليا و69 عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في البلدان النامية، فيبدو أن ارتفاع نسبة المسنين يسير بسرعة أكبر. ففي عينة من تسعة بلدان نامية، تبين أن نسبة المسنين في ثمانية بلدان ستبلغ 14 في المائة من مجموع السكان في فترة أقصاها ثلاثين عاماً (الشكل 4.6)، باستثناء غانا حيث من المتوقع أن يستغرق هذا الارتفاع 50 عاماً أو أكثر.

ولنسبة السكان المسنين دلالة هامة. فإذا كانت البلدان النامية في حالة فقر بعد التحول الديمغرافي، لن يكون من السهل عليها تلبية حاجات سكانها من المسنين. وكثيرة هي البلدان النامية التي لا تملك سوى فترة وجيزة للاستفادة من فرصة العائد الديمغرافي التي يتيحها ارتفاع عدد السكان الذين هم في سن العمل[49].

الحاجة إلى سياسات طموحة

في إطار السعي إلى الإسراع في التقدم الإنمائي وإدامته، من الضروري أن تضع البلدان سياسات طموحة من أجل تعزيز تعليم المرأة وأن تطبق تدابير أخرى تأتي بمنافع على جميع قطاعات التنمية البشرية. وللتحرك العاجل أهمية بالغة. فالبلدان التي تسرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من العائد الديمغرافي وتجنب المزيد من الأضرار البيئية، يمكنها تحقيق مكاسب

الشكل 4.8

تبدو نتائج التنمية البشرية بحلول عام 2050 أفضل حسب سيناريو «التقدم السريع»

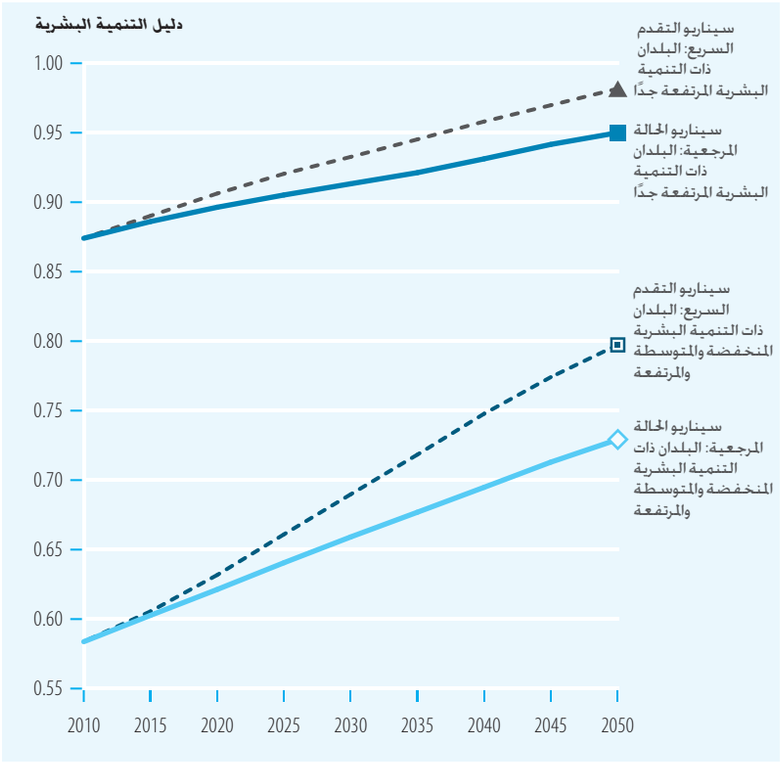

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو التقدم السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

كبيرة، والبلدان التي تتأخر ستتكبد خسائر جسيمة، سيكون مرور الوقت كفيلاً بتفاقمها.

ويمكن تبيان أهمية اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة على مستوى السياسات من خلال سيناريوهين اثنين يظهران أثر التدابير المختلفة المتخذة ضمن السياسات على اتجاهات دليل التنمية البشرية وعناصره بحلول عام 2050. ففي إطار سيناريو "الحالة المرجعية"، يُفترض استمرار الاتجاهات والسياسات التي طبعت العقود الأخيرة على حالها. أما في إطار سيناريو "التقدم السريع" فتحدد بعض الخيارات والأهداف على مستوى 12 بُعداً من أبعاد السياسات لاتخاذ إجراءات جريئة، لكن معقولة، للحد من الفقر، وتطوير البنية التحتية، وتحسين أنظمة الحكم. ومن الأمثلة على الأهداف الطموحة مضاعفة الإقراض من المؤسسات المالية الدولية خلال عشرة أعوام، وازدياد الهجرة بنسبة 50 في المائة خلال 20 عاماً[50]، وزيادة الإنفاق على الصحة بنسبة 20 في المائة خلال عشرة أعوام، وتوسيع البنية التحتية بنسبة 20 في المائة خلال 30 عاماً، وتحسين أنظمة الحكم بنسبة 20 في المائة خلال عشرة أعوام.

وتتسم توقعات سيناريو "الحالة المرجعية" بشيء من التفاؤل، إذ تفترض أن التقدم سيستمر بالزخم الذي شهدته العقود الأخيرة، وسيشمل تحسناً كبيراً في التنمية البشرية. وتسجل البلدان حسب سيناريو "التقدم السريع" أداء أفضل إلى حد بعيد، ويبلغ التقدّم ذروة السرعة في البلدان

الشكل 4.9

ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 حسب سيناريو «التقدم السريع»

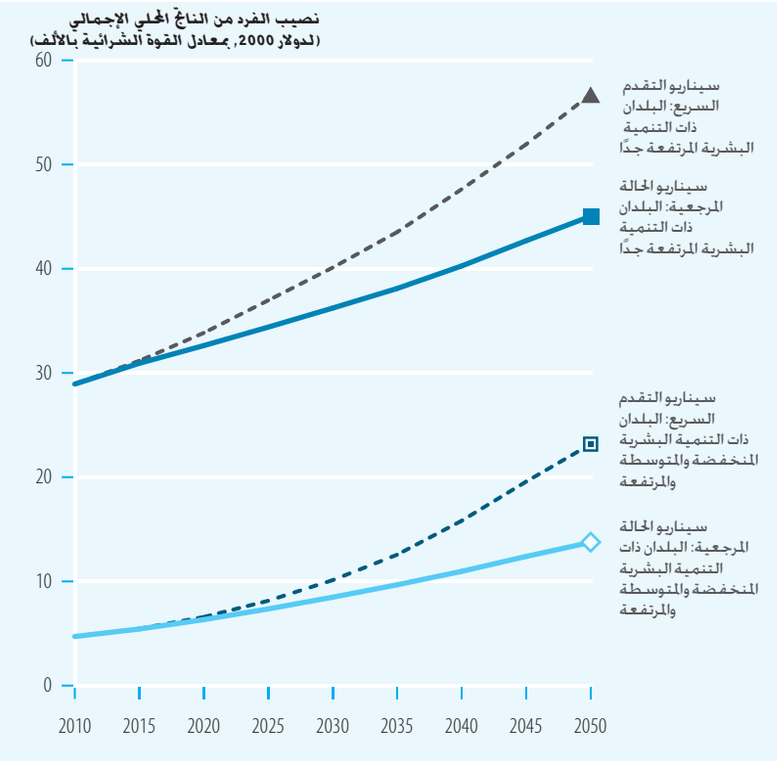

ملاحظة: لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو التقدم السريع، انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

الجدول 4.5

عدد الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق أو بعض البلدان، سيناريو "الحالة المرجعية" و"التقدم السريع"، 2010-2050 (بالمليون)

البلد أو المنطقة	2010	2020	2030	2040	الحالة المرجعية، 2050	التقدم السريع، 2050
الدول العربية	25	19	17	16	17	1
شرق آسيا والمحيط الهادئ	211	74	42	29	29	9
الهند	416	270	134	53	21	2
أوروبا وآسيا الوسطى	14	2	3	3	4	1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	34	29	26	27	32	13
جنوب آسيا	557	382	243	135	81	13
الصين	94	13	5	1	1	0
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	371	333	297	275	267	60
العالم	1,212	841	627	485	430	96

ملاحظة: يُعرّف الفقر المدقع بحالة العيش على 1.25 دولاراً في اليوم بمعادل القوة الشرائية. لمزيد من المعلومات عن سيناريو الحالة المرجعية وسيناريو المسار السريع،انظر الملحق الفني.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Pardee Center for International Futures (2013).

ذات التنمية البشرية المنخفضة (الشكل 4.7). وسيسجل دليل التنمية البشرية الكلي ارتفاعاً بنسبة 52 في المائة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (من 0.402 إلى 0.612) وبنسبة 36 في المائة في شرق آسيا (من 0.527 إلى 0.714). وهكذا، ستبلغ البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة مستويات في التنمية البشرية قريبة من المستويات التي حققتها البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً.

ويمكن للسياسات الطموحة والمتكاملة أن تعطي دفعاً كبيراً لتعزيز التنمية البشرية (الشكل 4.8)، تظهر أفضل نتائجه في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، تليهما الدول العربية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أما في أوروبا وآسيا الوسطى، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ فلا يتوقع تحقيق الكثير.

والجدير بالذكر أن إجراءات السياسات في مجالي الصحة والتعليم لها بالغ التأثير في المناطق كافة. فاعتماد سياسات طموحة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، مثلاً، سيؤدي إلى رفع قيمة دليل التنمية البشرية من 0.612 حسب سيناريو "الحالة المرجعية" إلى 0.651 في عام 2050. وفي غالبية المناطق، يأتي تحسين أنظمة الحكم في الدرجة الثانية بعد الصحة والتعليم، من حيث تأثيره على التقدم في الحد من الفساد، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتمكين المرأة. إلا أن الاستثمار في البنى التحتية يكتسب أهمية كبرى في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى.

وفي إطار السيناريوهين، لا بدّ من التوقف عند الفوارق الكبيرة على مستوى كل من أبعاد دليل التنمية البشرية. ففي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مثلاً، سيرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 53.7 سنة في عام 2010 إلى 69.4 سنة في عام 2050 حسب سيناريو "الحالة المرجعية". ومن أسباب هذا التحسّن التقدم المطّرد الذي أحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. وهذا المتوسط سيبلغ حسب سيناريو "التقدّم السريع" 72.9 سنة. وتفيد التوقعات بأن متوسط سنوات التعليم النظامي في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى سيرتفع في الفترة نفسها من 4.3 إلى 6.7 حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، مقابل 8.1 حسب سيناريو التقدم "السريع".

ويُتوقع تحقيق المزيد من المكاسب حسب سيناريو "التقدم السريع" في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 4.9)، تشمل مجموعات دليل التنمية البشرية كافة، حيث تبدو الفوارق بين السيناريوهين جلية. فعلى المستوى العالمي، يرجح أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 8,770 دولاراً في عام 2010 إلى 17,873 دولاراً في عام 2050 حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، وإلى 27,995 دولاراً حسب سيناريو "التقدم السريع". أما أكبر الفوارق في المكاسب فستكون في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا. ففي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، يرجح أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1,769 دولاراً في عام 2010 إلى 5,730 دولاراً في عام 2050 حسب سيناريو "الحالة المرجعية"، مقابل 13,210 دولار حسب سيناريو "التقدم السريع"، أي أكثر من ضعف المستوى المتوقع حسب سيناريو "الحالة المرجعية". أما منطقة جنوب آسيا فستشهد ارتفاعاً مذهلاً من 2,871 دولاراً إلى 23,661 دولاراً.

وسيكون للفوارق في ارتفاع الدخل أثر مباشر على الحد من الفقر. فحسب سيناريو "الحالة المرجعية"، سيصبح الفقر الناجم عن انخفاض الدخل شبه منعدم في الصين، إلا أنه سيشهد تراجعاً طفيفاً في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى مع استمرار النمو السكاني، وسيبقى مرتفعاً في الهند، حيث سيتجاوز عدد الفقراء 130 مليون شخص في عام 2030. أما حسب سيناريو التقدم السريع، فيتراجع عدد الفقراء بسرعة كبيرة حتى يكاد ينعدم في بعض البلدان والمناطق (الجدول 4.5).

بإيجاز، يتوقف الحد من الفقر بحلول عام 2050 على اتخاذ إجراءات طموحة على مستوى السياسات. وأي تأخر في اتخاذ الإجراءات الجريئة اللازمة لتفادي سيناريو "الكوارث البيئية" مثلاً سيحول دون تحقيق تقدّم في الحد من الفقر.

الفرصة السانحة

المضي في التقدم في التنمية البشرية ممكن وضروري أيضاً. لكن الإسراع في التقدم يستلزم اتخاذ تدابير منسقة ضمن السياسات تشمل مختلف أبعاد التنمية. ولعل الإنصاف

هـو أهـم هـذه الأبعـاد. فالمجتمعـات التـي تحقـق الإنصـاف تنعم بالاستدامة وتنهض بمعظم عناصر الرفـاه. أمـا البُعد المهم الآخر فهو تخفيض وفيات الأطفـال، وإمكانيـة التقـدّم السـريع فـي هـذا البُعـد متاحـة لجميـع البلـدان مـن خـلال التعليـم، ولاسـيما تعليـم المـرأة.

ومـن الضـروري أن تركـز السياسـات علـى عوامـل أخـرى تؤثـر علـى التنميـة. ومـن هـذه العوامـل إفسـاح المجـال للأفـراد للمشـاركة الفعالـة فـي المـداولات والقـرارات التـي تعنـي حياتهـم. فالأفـراد يصـرّون علـى مطلـب المشـاركة أكثـر فأكثـر مـع ارتقائهـم فـي مسـتويات التعليـم ووفـرة وسـائل الاتصـال فيمـا بينهـم. ومن القضايـا الأخرى الهامـة أيضـاً تغيّـر المنـاخ والتغيـرات الديمغرافيـة؛ فمـن الضـروري أن تسـتفيد البلـدان مـن الفرصـة العابـرة المتاحـة لهـا لاتخـاذ الإجـراءات التـي تجنبها الخسـائر الكبيـرة فـي التنميـة البشـرية.

والحكومـات الوطنيـة هـي المسـؤولة الأولـى عـن مواصلـة التنميـة البشـرية بالزخـم نفسـه، لا بـل عـن الإسـراع فيهـا. غيـر أن الحكومـات لا تسـتطيع العمـل منفـردة فـي خضـم تسـارع العولمـة. وفـي هـذا السـياق، يتنـاول الفصـل الأخيـر الشـبكة المتشـعبة مـن الترتيبـات الدوليـة التـي يجـب علـى الحكومـات أن تكـون جـزءاً منهـا، كمـا يتطـرق إلـى كيفيـة تفعيـل عمـل المؤسسـات الإقليميـة والعالميـة نحـو تحقيـق التنميـة البشـرية المسـتدامة.